

## شبهات حول العدل التكويني<sup>١</sup> / الشبهة الأولى

١ - الشبهة الأولى : اختلاف الطاقات والقابليات ، كالقدرات الذهنية والقوى البدنية ؛ إذ أن العدل بما أنه وضع الشيء في موضعه اللائق به ؛ فهو يقتضي أن تُوضع القدرات والطاقات على أكمل وجه عند ذويها ، وإلا لم يكن التكوين متناسقاً والخَلْقُ متكاملة عند أصحاب البنية البدنية الضعيفة وذوي التفكير الاعتيادي بالقياس إلى أصحاب البنية القوية وذوي الذكاء العالي .  
وعليه : فاختلاف مستويات الذكاء من شخص لآخر ، والتفاوت في القوة والضعف ، يُثير علامة استفهامٍ حول موقعية العدل الإلهي من هذه القابليات المتفاوتة والطاقات المختلفة .

### مناقشة الشبهة الأولى :

ويمكن أن يُجابَ عن هذه الشبهة : بأن الاختلاف ضرورةٌ يقتضيها نظامُ الخَلْقِ ، فكما أن البشر لو كانوا جميعاً رجالاً ؛ لانعدم التناسل وانقرض النوع ، ولو كانت كلُّ النباتات نوعاً واحداً ؛ لاندثرت صورةٌ من أروع صور الجمال في الكون ، مما يؤكد بالضرورة لابدئية الاختلاف ، حتى عدّه القرآن الكريم آيةً من آيات الله ، فقال تعالى : { ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين }<sup>٢</sup> ، وقد اعترف بذلك العالم الأوربي ( نيوتن ) حيث قال : " لا تشكوا في الخالق ، فإنه مما لا يُعقل أن تكون الضرورة وحدها هي قائد الوجود ؛ لأن ضرورةً عمياء متجانسة في كلِّ مكانٍ وزمان ، لا يُتصور أن يصدر منها هذا التنوع في الكائنات " <sup>٣</sup> .

<sup>١</sup> يُراد بالعدل التكويني : وضع كلِّ شيءٍ في عالم التكوين في موضعه المناسب له ، بمعنى أن ينال كلُّ مخلوق من المخلوقات - من أصغر ذرة في الكون إلى أكبر بحرة - ما يليق به ويستحقه بحسب الخَلْقِ والتكوين .

<sup>٢</sup> سورة الروم ، الآية : ٢٢ .

<sup>٣</sup> دائرة المعارف : ١ / ٤٩٦ .

كذلك يقتضي نظام الخلق بالضرورة أيضاً اختلاف القابليات والطاقات قوة وضعفاً ؛ ولعلّ واحداً من وجوه الحكمة في ذلك - التي تعكس ضرورة الاختلاف والتفاوت - ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله تبارك وتعالى : { نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الدار الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً }<sup>٤</sup> ، فإنه ظاهرٌ في كون ملاك الاختلاف هو تبادل الخدمة الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، بداهةً أنّ القابليات لو كانت متساويةً عند الكل ، لاتبه الجميع توجهاً واحداً ، ولم يستفد بعضهم من البعض الآخر .

بينما نظام الحياة الدنيوية يتوقف على أن يكون البعض طبيياً ، والآخر فلاحاً ، والثالث نجاراً ، والرابع خبازاً ، والخامس بناءً ، وهكذا ؛ ليكون الفلاح مسخراً للطبيب ، والطبيب مسخراً للفلاح ، وكلاهما مسخرين للنجار ، والنجار مسخراً لهما ، وبذلك تستمر عجلة الحياة في التحرك ، ولولا اختلاف الطاقات والقابليات قوةً وضعفاً ؛ لتلون الجميع بلون واحد ، وتوقفت الحياة عن الحركة .

ولا يبعد استظهار ذلك من قول أمير المؤمنين ( عليه السلام ) : " لا يزال الناس بخير ما تفاوتوا ، فإذا استوتوا هلكوا " .<sup>٥</sup>

بل هو صريح قوله ( عليه السلام ) : " خالف بحكمته بين هممهم ، وإرادتهم ، وسائر حالاتهم ، وجعل ذلك قواماً لمعاش الخلق ، وهو الرجل يستأجر الرجل في ضيعته وأعماله وأحكامه وتصرفاته وأملاكه ، ولو كان الرجل منا يضطر إلى أن يكون بناءً لنفسه ، أو نجاراً ، أو صانعاً في شيء من جميع أنواع الصنائع لنفسه ، ويتولى جميع ما يحتاج إليه من إصلاح الثياب ، وما يحتاج إليه من الملك فما دونه ، ما استقامت أحوال العالم بتلك ، ولا اتسعوا له ، ولعجزوا عنه ، ولكنه - تبارك وتعالى - أتقن تدبيره ، وأبان آثار حكيمته ؛ لمخالفته بين هممهم ، وكلّ يطلب مما تنصرف إليه همته ، مما يقوم به بعضهم لبعض ، وليستغني بعضهم ببعض في أبواب المعاش التي بها صلاح أحوالهم " .<sup>٦</sup>

<sup>٤</sup> سورة الزخرف ، الآية : ٣٢ .

<sup>٥</sup> بحار الأنوار : ٧٤ / ٣٨٣ .

<sup>٦</sup> بحار الأنوار : ٩٠ / ٤٨ .

والخلاصة : فإنَّ العدل الإلهي - المقتضي لثبوت الحكمة ووجوب الأصلح ،  
كما تقدم - يقتضي أن تتفاوت القابليات من شخصٍ لآخر ؛ ليستقيم بذلك نظام  
الحياة .